أكثر الناس: رضينا وقبلنا وسمعنا وأطعنا"[1].

ويبدو مما وصل إلينا من روايات أن من أهم الأسباب التي دفعت كلا الطرفين المتحاربين إلى إيقاف القتال والترحيب بفكرة التحكيم أن القتال الذي دار بين الطرفين كان قتالا ضاريا تكبد فيه الجانبان خسائر فادحة في الأرواح. فقد ذكر ابن خياط أن عدد القتلى في معركة صفين كان قد بلغ حين توقف القتال "سبعون ألفًا، قتل خمسة وأربعون ألفًا من أهل الشام، وخمسة وعشرون الفًا من أهل العراق"[2]. وأنه على الرغم من أن هذا الرقم ينطوي على مبالغة كبيرة فإن له من الدلالة الشيء الكبير، وبخاصة أن المتحاربين ينتمون إلى أمة واحدة وعقيدة واحدة. وإن مما يدل على أن هذا العامل كان هو السبب في موافقة أهل العراق على ايقاف القتال قول الخليفة علي بن أبي طالب ﷺ لهم: "إنه لم يزل من أمركم ما أحب، حتى قرحتكم الحرب، وقد والله أخذت منكم وتركت"[3].

3- الاتفاق على الحكمين ونتائجه:

لقد اختار أهل الشام عمرو بن العاص ليكون ممثلاً عنهم في التحكيم في النزاع القائم بين الخليفة علي بن أبي طالب ﷺ ومعاوية بن أبي سفيان. أما أهل العراق فقد طلب أغلبهم وعلى رأسهم الأشعث بن قيس أن يمثلهم أبو موسى الأشعري، وذلك لأن أبا موسى كان يتمتع بثقة أهل الكوفة منذ عهد الخليفة عثمان بن عفان ﷺ حتى أنهم أجبروه على توليته عليهم، كما أوضحنا سابقًا. غير أن الخليفة علي بن أبي طالب ﷺ لم يرتح لهذا الطلب، وقال لهم: "إنكم قد عصيتموني في أول الأمر فلا تعصوني الآن، إني لا أرى أن أولي أبا موسى، فقال الأشعث وزيد بن حصين الطائي وسعد بن فدكي: لا نرضى إلاّ به، فإن ما كان يحذرنا منه وقعنا فيه، قال علي: فإنه ليس لي ثقة، قد فارقني، وخذل الناس عني، ثم هرب مني حتى أمنته بعد أشهر، ولكن هذا ابن عباس نوليه ذلك، قالوا: ما نبالي أنت كنت أم ابن عباس، لا نريد إلاّ رجلاً هو منك ومن معاوية سواء ليس إلى واحد منكم بأدنى منه إلى الآخر، فقال علي: فإني أجعل الأشتر.... – قالوا -: وهل سعر الأرض غير الأشتر؟ "[4] وفي رواية أخرى أن الأشعث أجابه: "وهل نحن إلاّ في حكم الأشتر قال علي: وما حكمه؟ قال: حكمه أن يضرب

(1) المصدر نفسه، ج 2، ص 434.
(2) ابن خياط، تأريخ، ج 1، ص 176: انظر أيضًا: المسعودي: مروج الذهب، ج 2، ص 436 - 437.
(3) المسعودي: مروج الذهب، ج 2، ص 433.
(4) الطبري: تأريخ، ج 5، ص 51.

بعضنا بعضًا بالسيوف حتى يكون ما أردت وما أراد، قال: فقد أبيتم إلاّ أبا موسى قالوا: نعم، قال: فاصنعوا ما أردتم، فبعثوا إليه...."[1].

يبدو مما تقدم أن إصرار الأشعث بن قيس ومن تابعه على تعيين أبي موسى الأشعري حكما كان يتجاوز مجرد الخلاف على أفضل الأشخاص لتمثيلهم في التحكيم إلى شكهم في مدى سلامة سياسة الخليفة علي بن أبي طالب ﷺ بل ومدى أحقيته بالخلافة، لأنهم كانوا يصرون على وضعه على قدم المساواة مع معاوية، وأنهم قد اختاروا أبا موسى للتحكيم لأن موقفه من معاوية مساو لموقفه من علي ﷺ. وهذا ليس من العدل في شيء لأن أبا موسى سيمثل أهل العراق الذين هم إلى جانب الخليفة علي بن أبي طالب ﷺ وليس أهل الشام، أو أناسًا آخرين لا علاقة لهم بالصراع القائم بين الطرفين.

وهكذا فقد اضطر الخليفة علي بن أبي طالب ﷺ إلى القبول بتعيين أبي موسى الأشعري ليكون ممثلاً عنه في التحكيم. وبذلك تم الانتقال إلى الخطوة الثانية، وهي كتابة الصحيفة التي توضح الشروط التي اتفق عليها الطرفات للتحكيم. وهنا أصر عمرو بن العاص ممثل أهل الشام على عدم الموافقة على وصف الخليفة علي بن أبي طالب ﷺ بصفة أمير المؤمنين في الصحيفة، فقال: "هو أميركم فأما أميرنا فلا"، فوافق الخليفة علي ﷺ على ذلك تحت ضغط الأشعث بن قيس[2].

وأخيرًا تم الاتفاق على الصيغة النهائية لصحيفة التحكيم، وقد تضمنت إعلان الهدنة بين الطرفين المتحاربين، وأن يجتمع الحكمان في شهر رمضان للحكم في النزاع القائم، وإن للحكمين أن يؤخرا هذا الموعد إن رأيا ذلك. فقد تعهد الطرفان بالالتزام بنتيجة التحكيم وأشهدا على ذلك الشهود[3]. وقد أشير إلى أن تاريخ كتابة هذه الصحيفة كان في يوم الأربعاء لثلاث عشرة خلت من صفر سنة 37 هـ / 657 م[4]، كما ذكر أنه تم الاتفاق على أن يكون الموضع الذي يلتقي فيه الحكمان دومة الجندل أو أذرح[5].

لقد كان من مقتضيات هذا الاتفاق أن تتوقف الحرب ويعود كل طرف إلى اقليمه

(1) المصدر نفسه، ج 5، ص 51.
(2) المصر نفسه، ج 5، ص 52.
(3) المصدر نفسه، ج 5، ص 53 – 54.
(4) المصدر نفسه، ج 5، ص 57.
(5) المصدر نفسه، ج 5، ص 57.

بانتظار موعد التحكيم الذي سيحين بعد ذلك بثمانية أشهر على الأقل وقد رجع معاوية وجنده إلى بلاد الشام وهم متحدون ومغتبطون بالنتيجة. أما جيش العراق فقد رجعوا إلى الكوفة وهم ساخطون متفرقون، وذلك لأن فريقًا منهم لم يرضوا عن موافقة الخليفة علي بن أبي طالب ﷺ على التحكيم، وقالوا: "حكم بني آدم في حكم الله عزّ وجل، وقالوا: لاحكم إلاّ لله سبحانه"[1]، ثم أقبلوا راجعين وهم "يتدافعون الطريق كلّه ويتشاتمون ويضطربون بالسياط، يقول الخوارج – وهو الاسم الذي أطلق على هذا الفريق –: "يا أعداء الله، أدهنتم في أمر الله عزّ وجل وحكمتم وقال الآخرون: فارقتم إمامنا، وفرقتم جماعتنا، فلما دخل علي الكوفة لم يدخلوا معه حتى أتوا حروراء، فنزل بها منهم اثنا عشر ألفًا، ونادى مناديهم: إن أمير القتال شبث بن ربعي التميمين وأمير الصلاة عبد الله بن الكواء اليشكري، والأمر شورى بعد الفتح، والبيعة لله عزّ وجل، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"[2].

وهكذا فقد حصل أكبر انشقاق في صفوف جيش الخليفة علي بن أبي طالب ﷺ، وظهر حزب جديد، يدعو لمناوأة الخليفة علي بن أبي طالب ﷺ، ومعاوية بن أبي سفيان ويعمل على تحقيق أهدافه الآنفة الذكر ليس عن طريق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فحسب وإنما عن طريق القتال أيضًا.

غير أن الخليفة علي بن أبي طالب ﷺ قد أفلح بعد عودته إلى الكوفة في إقناعهم بالتخلي عن معارضتهم والعودة إلى صفوف الجماعة. ويذكر أنهم اشترطوا عليه أن يتخلى عن المضي في تنفيذ التزاماته في مسألة التحكيم، ويعود إلى محاربة أهل الشام بعد ستة أشهر فوافق على ذلك[3]. ويبدو أن ذلك غير صحيح لأنه لا يتفق مع أخلاق الخليفة علي بن أبي طالب ﷺ وقيم الإسلام التي تدعو إلى الوفاء بالعهود. ومن المحتمل أنه تباطأ في تنفيذ التزاماته مراعاة للوضع الداخلي.

فقد أورد الطبري رواية تشير إلى أن الخليفة علي بن أبي طالب ﷺ تأخر في اتخاذ الإجراءات اللازمة من جانبه لتنظيم التحكيم فقدم عليه معن بن يزيد السلمي فقال له: "إن معاوية قد وفى، ففِ أنت لا يلفتنك عن رأيك أعاريب بكر وتميم، فأمر عليّ بإمضاء الحكومة، وقد كانوا افترقوا من صفين على أن يقدم الحكمان في أربعمائة

(1) المصدر نفسه، ج 5، ص 57.

(2) المصدر نفسه، ج 5، ص 63.

(3) المصدر نفسه، ج 5، ص 66.

أربعمائة إلى دومة الجندل"[1].

4- التحكيم وآثاره السياسية:

كان اتفاق التحكيم يقضي بأن يجتمع الحكمان في شهر رمضان سنة 37 هـ، أي بعد ثمانية أشهر من الاتفاق في دومة الجندل لأنها في موضع متوسط بين الشام والعراق، فإن لم يجتمعا في هذا الموعد كان لهما أن يؤخراه إلى موعد آخر ويكون موضع اجتماعهما في منطقة أذرح[2].

ويفهم من روايات الطبري أن الاجتماع قد تم في موعده المقرر، ومن غير تأخير، وإن كانت إحدى روايات الطبري تضطرب حينما تتحدث عن مكان اجتماع الحكمين فتقول إنهما اجتمعا "بدومة الجندل بأذرح"[3]. علماً بأن موضع دومة الجندل هو ليس بأذرح.

ويشير الطبري إلى أن الواقدي زعم أن اجتماع الحكمين كان في شعبان سنة ثمان وثلاثين من الهجرة[4]، بأذرح[5]، ويؤكد المسعودي أن إلتقاء الحكمين: عمرو بن العاص وأبي موسى الأشعري قد حصل في سنة 38 هـ بأرض البلقاء من أعمال دمشق[6].

ويبدو من المقارنة بين الروايات وما أحاط بها من الأخبار أن الاجتماع لم يعقد في موعده بدومة الجندل، وإنما تأخر عن موعده الأول فعقد في سنة 38 هـ في أذرح، وإن مما يؤكد ذلك أن الطبري أشار إلى أن الخوارج كانوا يضغطون على الخليفة علي بن أبي طالب ﷺ لعدم تنفيذ الاتفاق، وأنه قد تلكأ في إرسال ممثله إلى التحكيم.ثم إن رواية الطبري حينما تتحدث عن موضع الاجتماع تضطرب، لذا فإن من الأرجح أن ما ذكره الواقدي والمسعودي عن تاريخ الاجتماع ومكانه هو الأقرب للصواب.

وهكذا فقد انعقد الاجتماع في أذرح في شعبان سنة 38 هـ / 658 م، وحضره فضلاً عن الحكمين أبي موسى الأشعري وعمرو بن العاص أربعمائة شاهد عن كل من أهل العراق والشام. ويبدو مما أورده الطبري أن فترة المفاوضات بين الحكمين قد

(1) المصدر نفسه، ج 5، ص 66.
(2) المصدر نفسه ج 5، ص 54، 67.
(3) المصدر نفسه، ج 5، ص 67.
(4) المصدر نفسه، ج 5، ص 71.
(5) المصدر نفسه، ج 5، ص 66.
(6) المسعودي: مروج الذهب، ج 2، ص 388.

امتدت طويلاً بدليل حديثه هن وصول رسل من معاوية وعليّ ﷺ إلى ممثليهما في اجتماع التحكيم[1].

وتشير المصادر إلى أن عمرو بن العاص سأل أبو موسى الأشعري في بداية اجتماعهما قائلاً: "ألست تعلم عثمان ﷺ قتل مظلوماً؟: قال: أشهد، قال: ألست تعلم أن معاوية وآل معاوية أولياؤه؟ قال: بلى، قال: فإن الله عزّ وجل قال: ﴿ وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلْطَٰنًا فَلَا يُسْرِف فِّى ٱلْقَتْلِ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ مَنصُورًا ﴾[2]، فما يمنعك من معاوية ولي عثمان يا أبا موسى"[3]. فأجابه أبو موسى بأن معاوية إذا جاز له أن يكون ولياً للمطالبة بدم قريبه عثمان ﷺ فإنه لا يجوز له أن يطالب بالخلافة متجاوزاً المهاجرين الأولين من أصحاب رسول الله ﷺ. ثم دعاه إلى الموافقة على إحياء اسم عمر بن الخطاب ﷺ باختيار ابنه عبد الله للخلافة فرفض عمرو بن العاص ذلك، واقترح عليه الموافقة بدلاً عن ذلك، على اختيار ابنه عبد الله بن عمرو للخلافة فأبى ذلك[4].

إن ما تقدم يشير إلى أن الحكمين كانا متفقين على استبعاد الخليفة علي بن أبي طالب ﷺ عن الخلافة، وأن خلافهما كان محصوراً في مسألة من يتولى الخلافة من بعده. لذلك فقد انتهى الاجتماع بينهما إلى هذه النتيجة التي يلخصها قول أبي موسى الأشعري مخاطباً عمرو بن العاص: "رأيي أن نخلع هذين الرجلين، ونجعل الأمر شورى بين المسلمين، فيختار المسلمون لأنفسهم من أحبوا، فقال له عمرو: فإن الرأي ما رأيت"[5].

وقد أشير إلى أن عمرو بن العاص طلب من أبي موسى الأشعري أن يخرج إلى الناس ويعلن لهم هذا الاتفاق، ثم يقوم هو من بعده بتأكيد ما تم الاتفاق عليه. فتقدم أبو موسى فقال: "أيها الناس، أنا قد نظرنا في أمر هذه الأمة، فلم نر أصلح لأمرها، ولا ألم لشعثها من أمر قد أجمع رأيي ورأي عمرو عليه، وهو أن نخلع عليا ومعاوية، وتستقبل هذه الأمة هذا الأمر فيولوا منهم من أحبوا عليهم، وأني قد خلعت عليا ومعاوية، فاستقبلوا أمركم، وولوا عليكم من رأيتموه لهذا الأمر أهلاً. ثم تنحى، وأقبل

(1) الطبري: تأريخ، ج 5، ص 67.
(2) سورة الإسراء، الآية 33.
(3) الطبري: تأريخ، ج 5، ص 68.
(4) المصدر نفسه، ج 5، ص 68.
(5) المصدر نفسه، ج 5، ص 70.

عمرو بن العاص فقام مقامه، فحمد الله وأثنى عليه، وقال: إن هذا قد قال ما سمعتم وخلع صاحبه، وأنا أخلع صاحبه كما خلعه، وأثبت صاحبي معاوية، فإنه ولي عثمان بن عفان والطالب بدمه، وأحق الناس بمقامه، فقال أبو موسى: مالك لا وفقك الله غدرت وفجرت"[1].

غير أن هنالك من الأخبار ما يشير إلى عدم حصول إتفاق بين أبي موسى الأشعري وعمرو بن العاص وعدم وقوع خدعة على النحو الذي أوردته الروايات الآنفة الذكر[2]. فقد ذكر ابن خياط أن الحكمين لم يتفقا على شيء وافترق الناس[3]. كما أشار المسعودي إلى أن الاتفاق بين الحكمين قد اقتصر على القول بأن الخليفة عثمان ﷺ قد قتل مظلوماً، وأن من حق معاوية أن يطالب بمعاقبة قتلته، "وأنهما لم يخطبا"[4]، ومن ثم، فلم تكن هنالك خدعة، وينفي ابن العربي الروايات التي تتحدث عن مخادعة عمرو بن العاص لأبي موسى الأشعري في أثناء التحكيم، ويقول إن "هذا كله كذب صراح، ما جرى منه حرف قط"[5]، ويؤكد أن الحكمين إتفقا على خلع عليّ ﷺ ومعاوية، وجعل الأمر شورى بين المسلمين يختارون لخلافتهم أحد "النفر الذين توفي رسول الله ﷺ وهو عنهم راض"[6]، ولم يقدر لحكمهما النفاذ لعدم قبول أهل العراق والشام له.

لقد ترتب على نتائج التحكيم أن قوى مركز معاوية بن أبي سفيان وأنصاره لأنه استطاع أن يحصل من ممثل الخليفة علي بن أبي طالب ﷺ في التحكيم على الاعتراف بأن عثمان قد قتل مظلوماً، وأنه أولى الناس بالمطالبة بدمه. كما ترتب على موافقة أبي موسى الأشعري على خلع الخليفة علي بن أبي طالب ﷺ عن الخلافة زوال الأساس الشرعي لمطالبة الخليفة علي بن أبي طالب ﷺ أهل الشام بمبايعته والامتثال لطاعته كما اضطرب ذلك الأساس بالنسبة للكثيرين من أنصار الخليفة علي بن أبي طالب ﷺ. وقد تمثل ذلك في مواقف الخوارج ومن تأثر بهم. وربما كان أوضح تعبير عن هذا

---

(1) المصدر نفسه، ج 5، ص 70 – 71.

(2) لمزيد من التفصيل، راجع، رمزي إبراهيم عبد الله: أبو موسى الأشعري ودوره السياسي والإداري والعسكري في العراق، رسالة ماجستير بإشراف الدكتور صلاح الدين أمين طه، كلية الآداب – جامعة الموصل، 1989، ص 116 – 133.

(3) ابن خياط: تأريخ، ج 1، ص 174.

(4) المسعودي: مروج الذهب، ج 2، ص 444.

(5) ابن العربي: العواصم من القواصم، ص 177.

(6) المصدر نفسه، ص 178.